Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

دور سياسات التشغيل الجزائرية في معالجة البطالة للمدة (1990-2019) مع إمكانية التطبيق في العراق

The role of Algerian employment policies in addressing unemployment for the period (1990-2019) with the possibility of application in Iraq.

الطالب
قيس رحيم عبدالله
جامعة واسط/كلية الإدارة والإقتصاد

أ.م.د
حسين شناوة مجيد
جامعة واسط/ كلية الإدارة والإقتصاد

requester
Qais Rahim Abdullah
Universityof wasit
Administration
and economics collage
qysalaydy821@gmail.com
07823597521

DR
Hussein Shanawa Majid
Universityof wasit
Administration
and economics collage
hshanawa@uowast.edu.iq
07711753113

المستخلص

أن لسياسات التشغيل وتخطيط القوى العاملة دور كبير في الحد من تزايد ظاهرة البطالة في الإقتصاديات العالمية ، إذ لا يمكن أن ترى إقتصاد تنخفض فيه معدلات البطالة إلا أذا كان يتولى تخطيط القوى العاملة وسياسات التشغيل إهتمامات حقيقية ، الجزائر من البلدان العربية النامية التي أنتهجت سياسات تشغيل متميزة على صعيد الإقتصاد الوطني بعدما تفاقمت لديها معدلات البطالة بالتزامن مع عمليات التحول نحو إقتصاد السوق وتراجع أسعار النفط سنة 1990 ، حيث عملت على أنتهاج سياسات تشغيل متنوعه وشاملة من خلال(الإصلاحات الهيكلية التي نفذتها بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية والتوجيه السليم للسياسات الإقتصادية والآليات داخل الوزارات المخصصة لدعم وترقية الإستثمار والتشغيل، فضلا عن إصلاحات

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

الجهاز المصرفي والتشريعات الإدارية والقانونية) ، فقد تمكنت هذه السياسات مجتمعةً من خلق بيئة جاذبة للإستثمارات المحلية والأجنبية، مما أرتفع لديهم نمو الناتج المحلي الإجمالي وأنخفضت معدلات التضخم والبطالة.، أما العراق فلم يُعير أي إهتمام لتخطيط القوى العاملة وسياسات التشغيل مما تفاقمت لديه معدلات البطالة طيلة فترة الدراسة ، فقد كان يعتمد على التوظيف بطريقة عشوائية وغير مخططة بما تستوعبهُ مؤسسات الدولة العامة والصناعات النفطية الإستخراجية التي عادةً ما تكون محدودة التوظيف، لذا يتوجب على العراق الإستفادة من تجربة الجزائر في سياستها التشغيلية وتطبيقها لديه إذا ما أراد أن يأخذ خطوات حقيقية وجادة للحد من ظاهرة البطالة وتبعاتها الخطيرة على السُلم والأمن المُجتمعي.

Abstract

Employment policies and manpower planning have a major role in limiting the increasing phenomenon of unemployment in global economies, as you cannot see an economy in which unemployment rates are low unless manpower planning and employment policies have real concerns. Algeria is one of the developing Arab countries that have adopted distinct employment policies At the level of the national economy, after its unemployment rates had exacerbated in conjunction with the processes of transition towards a market economy and the decline in oil prices in 1990, where it worked to adopt diverse and comprehensive employment policies through (the structural reforms that it implemented in cooperation with international financial institutions and the proper guidance of economic policies and mechanisms within the designated ministries To support and promote investment and employment, as well as reforms of the banking system and administrative and legal legislation), these policies have collectively managed to create an attractive environment for local and foreign investments, which increased their GDP growth and decreased inflation and unemployment rates.

As for Iraq, it did not pay any attention to manpower planning and employment policies, which exacerbated unemployment rates throughout the study period. It was dependent on employment in a random and unplanned manner, as absorbed by the state's public institutions and extractive oil industries, which are usually limited in employment, so Iraq must take advantage of Algeria's experience in its operational policy and its application if it wants to take real and serious steps to reduce the phenomenon of unemployment and its serious consequences for peace and social security.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

1- المقدمة

شهدت الإقتصاديات العربية عمليات تحول كبرى في أنظمتها الإقتصادية من النظام الإشتراكي إلى نظام آليات السوق الحرة بالتزامن مع سقوط الإتحاد السوفيتي وأنخفاض أسعار النفط سنة 1990 ، إذ أتسمت هذه الفترة بشيوع العولمة الإقتصادية والشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية في إطار الإنفتاح الإقتصادي العالمي الجديد ، وأن هذا التحول الذي سَلكتهُ الدول العربية لم يكن رغبة منها لمواكبة التطورات العالمية بقدر ما كان نتيجة للعجز الحاصل في ميزانياتها العامة المتزامن مع الإنخفاض الكبير في أسعار النفط آنذاك، وبالتالي عدم قدرتها على تمويل مؤسساتها الإنتاجية وإلتزاماتها الإنفاقية ، ما دفع ذلك الدول العربية وعلى رأسهم الجزائر إلى التوجه نحو المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) لطلب الإقتراض مقابل تنفيذ الشروط المتعلقة بالتحول نحو إقتصاد السوق وتحرير التجارة ورفع الدعم وخصخصة المؤسسات العامة بداعي تخفيض العجز في الميزانيات العامة وضمان السداد، حيث رافق تحول الجزائر هذا وتنفيذ شروط المؤسسات الدولية أرتفاع كبير في معدلات البطالة بسبب إعادة هيكلية الإقتصاد وطبيعته الإشتراكيه ، الأمر الذي أستدعى جهود حكومية جادة لإنتهاج سياسات تشغيل وتخطيط رصين لإحتواء القوى العاملة الداخلة لسوق العمل، من خلال الإصلاحات والبرامج التنموية والقوانين والتشريعات والإجراءات اللازمة لدعم وترقية الإستثمار والتشغيل ، وهو ما عملت به الجزائر فعلياً ، إذ أنها تمكنت بواسطة البرامج التنموية والإصلاحات الإقتصادية الدورية والتعديلات التشريعية والقانونية من خلق بيئة إستثمارية جاذبة للإستثمارات المحلية والأجنبية أستطاعت تحقيق زيادات مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي والطلب على العمل، وهذا ما يفتقد إلية الإقتصاد العراقي ذات الريعية الكاملة والذي تسبب بتفاقم معدلات البطالة طيلة فترة الدراسة الممتدة (2019-1990).

2- أهمية البحث

تنبع أهمية الدراسة من الإرتباط المباشر لمشكلة البطالة في حياة الفرد والمجتمع العراقي ،وما لهذه الظاهرة من مخاطر وإنعكاسات وتبِعات خطيرة على السُلم والأمن المُجتمعي.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

3- مشكلة البحث

تنطلق الدراسة من مشكلة مفادها إهمال الحكومة لتخطيط توظيف القوى العاملة في العراق وانعدام سياسات التشغيل فاقمت من معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي طيلة فترة الدراسة .

4- فرضية البحث

تفترض الدراسة أن ريعية الإقتصاد العراقي وإهمال الحكومات المُتعاقبة لتنويع ملكية وإنتاج الإقتصاد الوطني ، هو السبب الرئيسي لتفاقم ظاهرة البطالة في العراق.

5- هدف البحث

تهدف الدراسة للإطلاع على تجربة الجزائر في سياساتها التشغيلية ودراسة إمكانية نقلها والإستفادة منها من خلال تطبيقها في بيئة الإقتصاد العراقي.

6- الحدود الزمانية والمكانية

شملت الدراسة بيئة الإقتصاد العراقي والجزائري بحدودها المكانية، والمُدة (1990-2019) لحدودها الزمانية.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لظاهرة البطالة وسياسات التشغيل

أولاً: المفهوم الإقتصادي للبطالة

تمثل ظاهرة البطالة أحد أهم الظواهر التي تعاني منها أغلب النظم الاقتصادية في العالم وتسفر عن نتائج سلبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي وتعمل الحكومات على تقليل معدلاتها والتخفيف من أثارها ، وباتت مجال لاختبار قدرة النظم الاقتصادية على النمو بالسرعة الممكنة لتوفير فرص العمل وإعادة تشغيل الوحدات المتعطلة في أقل فترة ممكنة من الزمن[1] ،والبطالة مشكلة عالمية لها آثارها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، حيث تعمل الدول المتقدمة والنامية على الحد من تفاقمها ومواجهتها ،واستحوذت على جزء كبير من الدراسة والإهتمامات من طرف الإقتصاديين والباحثين، حيث تعمقت الآبحاث وتعددت النظريات الأقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة،وبالتالي تعد من أهم الأهداف الأقتصادية ،الإجتماعية والسياسية للمخططين وواضعي السياسات الإقتصادية[2] ،وباتت تُعيق نمو وتقدم وأزدهار الدول وأصبحت عقدة في حياة الأفراد والمجتمعات ما جعلها محط إهتمام الدول التي تسعى جاهدة لإيجاد حلول فعالة لإمتصاص هذه الظاهرة وعلاجها والحد من تفشيها خاصة بين أوساط الشباب ،وذلك عبر لجوئها لإنتهاج سياسات وبرامج لدعم التشغيل وترقيته عن طريق خلق فرص عمل حقيقية ،وتحقيق التوازن بين عرض العمل والطلب عليه[3] ،وتبرز خطورة ظاهرة البطالة في كونها تمثل ضياع لعنصر العمل البشري وما يرافق ذلك من ضياع في الإنتاج والذي يؤثر سلباً على رفاهية الفرد والمجتمع،كما إنها تمثل بيئة ملائمة للظواهر الإجتماعية السلبية ،والنتيجة الأخطر من ذلك هو تدني مستوى المعيشة وأنتشار الفقر وزيادة معدلات الإعالـة ،لأن حالة التعطل يرافقها دائماً إنعدام الدخل مع شعور العاطل بالظلم في توزيع الدخل والثروة وهذا يؤدي إلى

([1])محمد ناجي خليفة ، **البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية** ، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ،أكاديمية السادات للعلوم الإدارية للنشر،مصر، 2006 ، ص 4.

([2]) خولة خالد،**النماذج الإنحدارية وأهميتها في قياس ظاهرة البطالة –دراسة وضعية تحليلية**-مذكرة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الإقتصادية،تخصص إقتصاد كمي،جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة،الجزائر،2019\2020،ص2.

([3]) مغراني مسيكه،سوكان ليندة،**دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر 1990-2016** ،مذكرة ماستر في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية –قسم العلوم السياسية،جامعة مولود معمري -تيزي وزو- ،الجزائر،2015 \ 2016 ،ص13.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

تفجر العنف الإجتماعي وتهديد السلم والأمن الإجتماعي ،لإنها لا تقف عند فقدان الدخول وهدر الطاقات الإنتاجية بل تتعداها إلى إضعاف الإنتماء للوطن والشعور بالتهميش [1] .

وأختلفت آراء المفكرين والمنظرين والباحثين في تحديد تعريف البطالة بأختلاف زوايا النظر التي ينطلق من خلالها الباحثين في تعريفهم للظاهرة المذكورة ،لذا سنتطرق فيما يلي لبعض تعاريف الظاهرة ،إذ تُعرف البطالة بصورة عامة (على أنها التعطل لجزء من قوة العمل في مجتمع ما يكون راغب وقادر على العمل) [2]:- ولها مفاهيم متعددة تتفق بمجملها في المعنى إذ تعني اقتصادياً(وجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة وغير موظفة، أي عدم الإستغلال والتشغيل الكامل لتلك الموارد الانتاجية، ويقتصر المعنى هنا عن العاطلين عن العمل،بأعتبار أن العمل هو مورد إقتصادي وعنصر إنتاجي رئيسي في العملية الإنتاجية)[3].

لظاهرة البطالة صور وأنواع وأشكال كثيرة متعددة ومختلفة طبقا لمسبباتها، مما يترتب عليه تباين أواختلاف الاجراءات والوسائل لمواجهتها في الدول النامية والمتقدمة، ويمكن بيان أنواع البطالة الأكثر شيوعا وهي :-

1- البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):

وهي البطالة الناتجة عن حالة عدم التوافق بين مؤهلات ومهارات ومكان وجود العمال مع فرص العمل المتاحة ،فهي حالة مرافقة للتغيرات التي تحصل في هيكل الإقتصاد الكلي عادة بشكل تدريجي وعلى مدى طويل يستغرق من (10-20) سنة نتيجة لإنتقال الصناعات من منطقة إلى أخرى تبعآ لتوفر الشروط المناسبة لها ،ويحصل نتيجة لهذا التغير أرتفاع البطالة بين العاملين في الصناعات المندثرة[4]

2-البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):

ينشأ هذا النوع من البطالة في الفترة التي ينتقل بها العاملين بين المناطق والوظائف المختلفة بحثًا عن وظيفةُ تتناسب مع مهاراتهم وأختصاصاتهم، وقد تحدث هذه البطالة نتيجة الانتقال المستمر

([1]) ميادة رشيد كامل،**تحليل مشكلة البطالة في العراق للمدة (2003-2008)** ،رسالة ماجستر،جامعة البصرة كلية الإدارة والإقتصاد،2011، ص 1_2 .

([2]) محمود حسين الوادي، واخرون، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، 2009، ص191.

([3]) محمود حسين الوادي، واخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، الطبعة ألأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، 2010، ص 307.

(1) Stephen L. Slavin ,**Economics ,Sixth edition(New York city**,McGraw-Hill,2002) p.257

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

للأفراد من عمل الى آخر وعادة ما ينتقل العاملين بشكل احتكاكي بين الوظائف من أجل الحصول على وظيفه افضل، وتسمى فترة الانتقالات العمالية هذه بين الوضائف بالبطالة الإحتكاكية.[1] .

3-البطالة الاجبارية (Compulsory Unemployment) :

وتتمثل بتعطيل الأشخاص عن العمل بشكل قسري من خلال تسريح العمال، وبذلك لا يجد الأفراد الجدد في سوق العمل فرصاً متاحة للتوظف، بالرغم من البحث والإستعداد والقدرة عليه عند مستوى الأجر المتاح والسائد[2] وقد يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة أثار حروب حيث قد يتخذ أجراءات رسميه بتسريح عدد من العاملين من وظائفهم بشكل جبري وأصبحوا عاطلين عن العمل، وهذا ما حدث في العراق بعد دخول قوات الاحتلال او لأنّ عرض العمل يفوق الطلب عليه، او لانخفاض الانتاجية الحدية للفرد العامل مقابل التكلفة الحدية له[3].

4- البطالة الدورية (Cyclical Unemployment):

سميت بهذا الاسم لارتباطها بالدورات الاقتصادية، التي تحدث بشكل دوري للنشاط الاقتصادي، نتيجة تلكؤ ،تعطل أو توقف جزء من الجهاز الإنتاجي عند حالات الكساد، وتنشأ هذه البطالة عندما يكون هناك نقص في مستوى الطلب على الإنتاج[4]، وما يرافق ذلك من ركود في تصريف المنتجات عند الأسعار والأجور السائدة، فينخفض الإنتاج إذا ما توقفت بعض المشاريع بشكل كلي أو جزئي عن العمل، الأمر الذي يؤدي إلى تسريح العمال من وظائفهم، وهذا النوع من البطالة يسمى بالبطالة المؤقتة ويظهر عادة في الدول المتقدمة[5].

5-البطالة المقنعة (Persuasive Unemployment):

تعني توفر عدد مبالغ فيه من العمال ،أكثر من الحاجة الفعلية المطلوبة للعمل ،وهي الحالة التي تمثل العاملين الذي يشتغلون عملا، إلا أنّ عملهم أدنى من مستواهم الانتاجي، اي تكون الانتاجية الحديه مساوية للصفر، فإذا تم تسريح العدد الفائض في عنصر العمل فإن ذلك

---

[1]) بول أ.ساموبلسون، وليام ،د.ثوردهاوس، **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله، دار الاصلية للنشر،عمان، 2001،ص597.

[2]) مدني بن شهرة ،**الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية**، دار الحامد للنشر، ط1 ،2009،ص238

[4]) Robert E. lucas، **unemployment، American Economic Association**، vol.68.No، 2 may، 1978،p354.

[5]) Ansel .M. Sharp &Others ،**Economic of Social Issues 5th ed**،2002.P.276

[5]) مصطفى سلمان واخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الميسرة للطباعة، الاردن، 2000، ص237

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

لا يؤثر على الناتج المحلي[1] .حيث كان هذا النوع من البطالة يوجد في القطاع الزراعي في البلدان النامية بشكل خاص، إلا أنها في الوقت الحاضر انتقلت الى قطاع الخدمات الحكومية للعديد من البلدان، بسبب قيام الدول بزيادة التوظيف لخريجي الجامعات والمعاهد لهدف اجتماعي دون تحديد الحاجه الفعلية لهذه العمالة .واتضح أنّ هذا النوع من البطالة من الصعب قياسه بشكل دقيق على مختلف الأنشطة الاقتصادية[2] .

ويمكن تلخيص الآثار الإقتصادية للبطالة بالنقاط التالية :

أ- تُخفض البطالة من حجم المداخيل، الذي يؤدي إلى إنخفاض مستويات المعيشة والذي يعمل بدورة على إنخفاض الإدخار والقدرة على الإستثمار وبالتالي إنخفاض القدرة الإنتاجية ومن ثم إنخفاض الناتج والدخل والإستخدام القومي.

ب- تؤدي البطالة الى خسارة الإقتصاد للكثير من السلع التي يمكن إنتاجها وعرضها لو كان هناك توظيف أمثل ، وهذا ما يحرم الإقتصاد من عمليات نمو ممكنة.

ت- تخلف البطالة من براثينها تآكلاً في قيمة رأس المال البشري ،فمن المتعارف عليه أن الخبرات والمهارات العلمية والعملية المكتسبة من العلم والعمل تعد في حد ذاتها أصلاً قيمياً ذات قيمة إنتاجية عالية ،إلا أن تعطل الفرد عن العمل ولفترات طويلة لا يؤدي إلى وقف إكتساب الخبرات وتراكمها فحسب ،بل إلى تآكلها وإصابتها بالإضمحلال ،وحتى لو عاد في وقت لاحق للعمل فإنه يصبح أقل إنتاجية وعطاء [3] .

ث- ينبثق من آفة البطالة الكثير من المشاكل التي ترتبط بها وتنجم عنها ،ومن ضمنها التأثير على الأجور مما يؤدي إلى إنخفاضها ،لان البطالة تمثل فائض عرض العمل على الطلب عليه مما يعني تدني مستويات المعيشة بسبب إنخفاض الإجور[4] .

ج- تؤدي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب إعانات البطالة التي تدفعها الحكومة للعاطلين (صندوق دعم البطالة)[5] .

---

[1]) هيثم عبد القادر الجنابي، اسماء خضير عباس، **واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها**، بحث منشور، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد الثامن، ص6.

[2]) منى الطحاوي، **اقتصاديات العمل**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ،1995، ص84.

([3]) خالد خولة، **النماذج الإنحدارية وأهميتها في قياس ظاهرة البطالة**، مصدر سابق ،ص16.

([4]) نزار سعد الدين عيسى،إبراهيم سليمان قطف ،**الإقتصاد الكلي:مبادئ وتطبيقات**،دار الحامد للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،الجزائر،2007،ص249.

([5]) الموسوعة الجزائرية ،**(دراسات إقتصادية)**،متوفرة على محرك Google للبحث،وعلى الرابط ،https://www.politics-dz.com.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

ح- تؤدي البطالة إلى إنخفاض إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي ،وهذا ما يؤدي في مرور الزمن إالى إنخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

خ- تؤدي البطالة بعض الاحيان الى عرقلة النشاط الإقتصادي ،من خلال المظاهرات والعصيان المدني الذي يمارسه العاطلون عن العمل .

د- تؤدي البطالة إلى هجرة الكفاءات العلمية ونفيها الى خارج البلاد ،ما يفقد الاقتصاد عندها أهم السُبل اللازمة لتطوره ونموه وتقدمة[1] .

ثانياً: مفهوم سياسات التشغيل

لقد كان أول ظهور للسياسات التشغيلية المستهدفة او المخططة في العالم عام 1974 وذلك بعد الإنتكاسة التي شهدتها نسب ومعدلات التشغيل والنمو في أوروبا ،وكان الهدف منها تخفيض تكلفة العمل وتقليل معدلات البطالة في الوقت ذاتهُ،أما الإهتمام بتطوير التشغيل بصورة عامة فقد أبتدأ في منتصف القرن الماضي عندما خرج إجتماع المكتب الدولي للعمل بما يُسمى بتصريح **"فيلاد ليفيا"** عام 1944، والذي نص على ضرورة تطوير واستحداث برامج نوعية مخططة وموجهةً لتحقيق التشغيل الكامل ،ورفع المستوى المعيشي في جميع دول العالم ،كما أوصى بضرورة الأخذ بنظر الإعتبار أثرالسياسات الإقتصادية والمالية على السياسات العامة للتشغيل، ومن قبلهُ نص ميثاق المكتب الدولي للعمل عام 1919 على ضرورة معالجة البطالة وضمان الأجر اللائق الذي يستجيب لشروط حياة ملائمة لكل فرد،وألزمت الأتفاقية رقم 122 المنعقدةُ عام 1964 والمصادق عليها من قِبل 140 دولة عام 2011 على ضرورة العمل على تحقيق التشغيل الكامل والعمل المنتج ،والإعلان عن سياسات التشغيل المعتمدة بصورة رسمية وصريحة وربطها مباشرة بأهداف السياسات الإقتصادية ،وفي الوقت الذي أكدت الإتفاقية فيه على ضرورة توفير فرصة عمل لكل فرد راغب في العمل وقادر عليه ،حرصت في الوقت نفسه على أن يكون العمل منتجًا قدر المستطاع وأن تعطى للفرد الحرية الكاملة في أختيار العمل المناسب له،وللعامل أيضًا فرصة أكتساب المعارف التي تؤهله دون أي أعتبار لعرقة ولونه ،ونصت الإتفاقية أيضًا على ضرورة إشراك مختلف الفاعلين في مجال الشغل ،خاصة ممثلي العاملين وأرباب العمل ،وذلك من أجل أستشارتهم والإستفادة من خبراتهم ليس فقط على مستوى الشغل ،بل يتعدى ذلك إلى السياسات الإقتصادية وتأثيرها على تطوير التشغيل.

([1]) الموسوعة الجزائرية،**نفس المصدر**.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

أن سياسة التشغيل لا تعد من سياسات الإقتصاد الكلي ،كما أنها ليست من السياسات القطاعية مثل السياسة الصناعية أو التعليمية أو الزراعية،وكذلك لا تعتبر سياسة لسوق العمل ، وأنما هي مجموعة من البرامج والإجراءات تُصمم وتطبق على مستوى السياسات الآنفة الذكر،أي أنها تندرج ضمن كل سياسة من سياسات الإقتصاد الكلي والسياسات الإقطاعية ،فضلاً عن سياسة إقتصاد السوق،بهدف النهوض بالتشغيل وتحقيق الإستخدام الكامل للموارد البشرية [1] .،

وتعرف سياسة التشغيل "بإنها السياسة التي تهدف الى تحقيق التشغيل الكامل وتنمية فرص العمل بنمو متناسق في مختلف المؤسسات الإنتاجية والقطاعات الإقتصادية"[2] .،كما عرّف المكتب الدولي للعمل (BIT)،سياسة التشغيل على "أنها رؤية وإطار متفق علية ومتناسق ،يربط جميع التدخلات في جانب التشغيل من جميع الأطراف أصحاب المصلحة، وبالتالي فإنها تدل على مجموعة من التدخلات ذات الأبعاد المتعددة والتي يُراد عن طريقها تحقيق الأهداف الكمية والنوعية المحددة للتشغيل في بلد معين" [3] .،

ومن خلال ما سبق يمكن لنا أن نُعرّف سياسة التشغيل على أنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تنتهجها الحكومات داخل السياسات الإقتصادية والقطاعية من أجل الوصول إلى تنسيق أمثل للسياسات المذكورة بما يوفر مناخ جاذب ومناسب للإستثمار المحلي والأجنبي وبما يُعزز عملية الإنتاج والتشغيل.

([1]) مدني بن شهرة ،**الإصلاح الإقتصادى وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)** ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،ط1،عمان،2009،ص 164.

([2]) زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الإدارية**،دار الكتاب اللبناني، ط2،بيروت،1994،ص178 .

([3])Departement des politiques de l, emploi (BIT**), Guide pour les formulations des politiques nationales de l, emploi,premere edition**,Geneve,2012,P15.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المبحث الثاني

تحليل سياسات التشغيل في الجزائر للمدة (1990-2019)

أولاً: تحليل آليات التشغيل في الجزائر للمدة (1990-2019)

أنتهجت وزارة العمل والضمان الإجتماعي الجزائرية بعض الآليات والوكالات الوطنية التي تهدف لدعم التشغيل والحد من ظاهرة البطالة ،تمثلت فيما يلي:

1- الوكالة الوطنية للتشغيل : تعد هذه الوكالة من المؤسسات العامة ذات طابع إداري ،أنشأت عام 1990 ،تكمن مهمتها الأساسية في تنظيم سوق العمل وتسيير العرض والطلب فية ،ولديها قاعدة بيانات بعروض العمل المتوفرة في البلد والطلب عليه من قِبل جميع فئات المجتمع،في عام 2006 تم تـغيير طابعها القانوني من مؤسسة عامة ذات طابع إداري إلى مؤسسة عامة ذات تسيير خاص ،وهي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي ،مما مكنها هذا التغيير في طابعها القانوني من تطوير وسائل التسيير المطلوبه منها وتقديم الخدمات،ومن المهام التي تقوم بها الوكالة الوطنية للتشغيل ما يلي [1] .

أ - تنظيم سوق العمل الوطنية ومعرفة اليد العاملة وتطورها.

ب - جمع عروض العمل والطلب عليه ،والتوفيق بينهما.

ت - متابعة تطور أعداد اليد العاملة الأجنبية في الجزائر وتنظيمها والحد من تدفقها.

ث - ضمان تطبيق البرامج الناتجة عن الإتفاقيات الدولية والمحلية الخاصة بمجال التشغيل.

2- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة : يعتبر هذا الصندوق بمثابة مؤسسة للضمان الإجتماعي ،أُنشئ عام 1994،ويوضع تحت تصرف وزير العمل والضمان الإجتماعي ،كما أن المستفيد من نظام التأمين على البطالة هم العمال العاطلين المسرحين من مناصب عملهم لأسباب إقتصادية والأجراء الذين ينتمون للقطاع الإقتصادي الفاقدين لعملهم بصفة إجبارية .، وفي عام 2003 كلف الصندوق بمهمة جديدة تتمثل في دعم ومتابعة نشاط المسرحين العاطلين

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،**العدد 39،المرسوم التنفيذي رقم 259/90 ،المؤرخ في 1990/9/8،** https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 الى 50 عام [1] .،وتنحصر مهام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في مال يلي [2] :

أ - لا تنحصرمهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دفع تعويض للعمال الذين فقدوا أعمالهم بصفة لا إرادية فقط ،أنما تتعداها لتعزيز إجراءات إحتياطية لتكثيف فرصة رجوعهم إلى العمل.

ب- دعم تحديث وتوسيع النشاطات الإقتصادية للعمال المعطلة نشاطاتهم ومشاريعهم لأسباب إقتصادية ،والذين تتراوح أعمارهم الثلاثين والخمس والثلاثين عام.

ت - يتضمن الصندوق جهاز تشجيع ودعم ترقية الشغل،من خلال مزايا متعددة يوفرها الصندوق منها (مبلغ الإستثمار المالي الذي أصبح (74,000) ألف دولار بدلاً من (37,000) الف دولار في السابق ،مع أمكانية دعم توسع إمكانات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

3- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب : أُنشأت هذه الوكالة في عام 1996 تحت وصاية وتصرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي الجزائرية ،وتعمل هذه الوكالة على دعم وتشغيل نشاطات وخدمات الشباب المستثمر الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19-35 عام،حيث تقوم الوكالة بدعم وتوجيه الشباب لإنشاء مشاريعهم وتوجيه تخصيصات الوكالة لتيسير المعوقات التي تواجه نشاطاتهم ،وتتمثل مهام الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في ما يلي [3] :

أ - دعم وتقديم الإستشارة للشباب ذوي المشاريع ومرافقتهم في فترات إنجازهم لمشاريعهم الإستثمارية.

ب - قيام الوكالة بالتنسيق والعلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتطبيق خطة التمويل للمستحقين ضمن شروط الوكالة.

ت - المتابعة المستمرة من قِبل الوكالة للإستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع.

ث - تقدم الوكالة كل المعلومات ذات الطابع الإقتصادي والتشريعي والتقني والتنظيمي للشباب ذوي المشاريع.

4- آليات وزارة التضامن والأسرة :

أعتمدت وزارة التضامن والأسرة الجزائرية بعض الأجرائات والوكالات الداعمة للتشغيل تمثلت في ما يلي :

([1]) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،**العدد 44،المرسوم التنفيذي رقم 94/ 188 ،المؤرخ في 7/6/ 1994 ،** https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm.

([2]) **الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة**، متوفر على الموقع الإلكتروني،www.cnac.dz .

([3]) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،**العدد 39،الأمر رقم 96/14، المؤرخ في 1996/6/24،** https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

أ- التشغيل المأجور الناتج عن المبادرات المحلية : في عام 1990 تبنت الحكومة الجزائرية جهاز يهدف إلى توفير مناصب عمل مكثفة لمدة سنةٌ واحدة ،وتقتصر هذه الوضائف على النشاطات العامة الغير منتجةٌ والقليلة التأهيل ،كما وفر هذا الأجراء توظيف حوالي (2,500) الف شاب في عام 2004 ،وفي عام 2007 وفر (7,100) الف منصب عمل في ولاية تبسة و(3,883) الف فرصة عمل في ولاية المسيلة،وتقوم هذه الفكرة على التوظيف المؤقت لفترات من 6-12 شهرًا بأجور موازية لحد الأجر المضمون لعام 1991 والمقدرة ب (18) دولار يوميًا [1] .

ب- الأشغال ذات المنفعة العامة والأستعمال المكثف لليد العاملة : أُنشئ هذا الجهاز على أساس قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير الممنوح إلى الجزائر عام 1996 ،ومن الأهداف الرئيسية لهذا الجهاز هي تنمية وتطوير الولايات السكانية الأقل نمو ،من خلال صيانة وتطوير الهياكل العامة لهذه الولايات بواسطة الشروع بنشاطات بسيطة تتطلب أساسًا تشغيل أيدي عاملة مكثفة وعلى مستوى ورشات للأعمال الخاصة المتعلقة بصيانة شبكة الطرقات والري وحماية البيئة والثروة الغابية، وقد وفر هذ الجهاز حوالي(175,000) الف منصب عمل[2] .

ت- عقود ما قبل التشغيل : شُرع تنفيذ هذا البرنامج عام 1998 للشباب العاطلين عن العمل والطالبين للشغل لاول مرة ،من حاملي شهادات التعليم العالي وخريجي المعاهد الوطنية للتكوين المهني ،وفي هذا الأساس تم وضع هذا البرنامج لتلافي العراقيل المرتبطة بغياب الخبرة المهنية التي تمثل عائقًا كبيرًا لإدماج الشباب ذوي الشهادات في عالم الشغل،ويساعد هذا الجهاز أرباب العمل تطوير عمل المؤسسة بأقل تكلفة، لان الدولة تتكفل بدفع ألاجور للمدمجين مع تكاليف التغطية الإجتماعية طيلة فترة العقد ما قبل التشغيل والذي يمكن أن يصل إلى سنتين [3].

ث- الوكالة الوطنية للقرض المصغر: أنشئت هذه الوكالة عام 2004 كهيأةٌ ذات طابع خاص تحت تصرف وزير التضامن والأسرة الوطني ،تهدف إلى تطبيق سياسة الدولة في دعم التشغيل ومحاربة البطالة والفقر ،وذلك من خلال دعم قدرات ذوي المبادرات الفردية الإستثمارية من أجل مساعدتهم في خلق نشاطات لحسابهم الخاص ،ويأتي دور الوكالة هنا في تقديم الدعم والإستشارة والمرافقة للشباب أصحاب المبادرات وضمان المتابعة لإنجاح مشاريعهم المجسدة،

([1]) عمار علوني،**دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة "**دراسة تقيمية بولاية سطيف"،الملتقى الوطني حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة ،جامعة المسيلة،الجزائر،2011،ص5.

([2]) مدني بن شهرة ، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)** ،مصدر سابق ،ص282.

([3]) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،**العدد 91،المرسوم التنفيذي رقم 402/89،المؤرخ في 12/2/ 1998،** https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

والقرض الصغير تتراوح قيمتهُ ما بين(370) دولار و(2,584) الف دولار ، وهو قابل للتسديد بفترة تتراوح ما بين 6-12 عام ،موجه بالتحديد إلى فئة العاطلين والمحتاجين بعمر 18 عام فما فوق وشرط إمتلاكم لمؤهل أو معارف في نشاط معين ،وبذلك فإن القرض المصغر موجـه إلى فئات إجتماعية واسعـة خصوصًا الفئات أصحاب الدخـل المحدود ليمكنهم من تمويل نشاطاتهم،ومن بين الفئات الإجتماعية التي تقصدها الوكالة هي المرأة المتواجدة في البيت ليمكنها القرض من تطوير نشاط ببيتها يعود عليها وعلى عائلتها بالمنفعـة [1] .

كما أعتمدت الحكومة الجزائرية عدة أجهزة ووكالات لترقية الإستثمارت وتوسيعها وتنميتها وتخفيف معوقاتها بهدف دعم التشغيل والحد من ظاهرة البطالة ،تمثلت في ما يلي :

1- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار : تعتبر الوكالة الوطنيـة لتطوير الإستثمار مؤسسة عامـة ذات طابع إداري ،هدفها خدمـة المستثمرين المحليين والأجانب ،وتتولى هذه الوكالة دعم ومساعدة المستثمرين في إطار إنجاز مشاريعهم ،وكذلك تسهيل الأجرائات التأسيسية للمؤسسات وإنجاز المشاريع ،تم تأسيس الوكالة عام 2001 بهدف تشجيع وتطوير الإستثمار عن طريق التسهيلات والخدمات التي تقدمها،وتطبيق الإمتيازات الجبائية المرتبطة بالإستثمار والتي تنعكس إيجابيًا في إحداث فرص العمل [2] .، وتنحصرمهام الوكالة بجملة من النقاط متمثلةٌ في ما يلي[3]:

أ - تسجيل الإستثمارات.

ب - ترقية وتوسيع الإستثمارات الداخلية والخارجية.

ت - ترقية الفرص والإمكانيات الأقليمية.

ث - تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع.

ح - دعم المستثمرين بجميع صلاحيات الوكالة.

ج - تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للإقتصاد الوطني.

2- البرنامج الوطني للتنمية الزراعية : هو برنامج زراعي ،هدفه تحقيق الإكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية بشقيها الحيواني والنباتي،وهو عبارة عن آلية خاصة تهدف إلى ترقية التكوين التقني وتوفير الدعم المالي والنظامي للقطاع الزراعي من أجل توفير مناصب عمل والوصول إلى بناء إستراتيجية زراعية عصرية ذات كفاءة عالية عن طريق الحماية والمحافظة

([1]) **الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتيسير القرض المصغر في الجزائر**،متوفر على الموقع
. https://www.angem.dz/ar/home.php

([2]) **الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم الجزائرية** ،متوفر على الموقع، .https://www.industrie.gov.dz/ .

([3]) **الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في الجزائر**، متوفر على الموقع ، https://andi.dz/ .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

والإستغلال العقلاني للموارد الطبيعيـة ،كذلك من طريق إستصلاح الأراضي والإستغلال الأمثل للقدرات الموجودة [1] .

3- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تمثل هذه الوكالة أداة الدولة في تنفيذ الأجراءات والسياسات الوطنية الخاصة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية ،وهي عبارة عن هيئة عامة ذات طابع إداري ،مزودة بالشخصية المعنويـة والإستقلالية المالية تحت إشراف وزارة الصناعة والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ،تأسست عام 2005 [2] .، وتتخلص مهام الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يأتي [3] :

أ - تنفيذ الخطط والإستراتيجيات القطاعية الهادفـة لترقيـة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب - تنفيذ ومتابعة البرنامج الوطني الخاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ت- ترقية وتدريب وتطوير خبرات القائمين على تأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ث- متابعة نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وأتخاذ القرارات اللازمة لديمومة إستدامتها.

ح-إجراء دراسات دورية للقطاعات الإقتصادية لتحديد المشروع القطاعي ذات الجدوى الإقتصادية .

ثانياً: تحليل برامج التشغيل في الجزائر للمدة (1990-2019)

أنتهجت الحكومات الجزائرية العديد من البرامج التنموية الهادفة لدعم الإستثمارات والتشغيل ،منها ما يلي :

1- برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) : بعدما تحسنت أسعار النفط العالمية في سوق النفط الدولية بعد عام 2000 وزيادة مدخولات الدول المنتجة للنفط ومن ضمنها الجزائر،أخذت الحكومة الجزائرية على عاتقها تبني سياسات تشغيل مجدية تُجنبها الوقوع في فخ الأزمات من

([1]) علي دريدي،**سياسة التشغيل في الجزائر في ضل التعددية السياسية(1990-2019)**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية،تخصص سياسات عامة،جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،الجزائر،2019،ص39.

([2]) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **العدد 32،المرسوم التنفيذي رقم 05/165 ،المؤرخ في 5/3 /2005،** https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm.

([3]) الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم الجزائرية،متوفر على الموقع الإلكتروني ، https://www.industrie.gov.dz/ .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

خلال إستغلال الزيادة في المدخولات النفطية وتوجيهها لدعم جميع البرامج والأجهزة والآليات التشغيلية التي شرعتها منذ عام 1990 فصاعدًا ،والتي تهدف لتنويع النشاطات داخل الإقتصاد وترقية الإستثمارات وتحريك عجلة النمو وتوطيده ،ويعد برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) واحد من أهم وأضخم البرامج الجزائرية التشغيلية ،حيث رصدت له مبالغ مالية كبيرة تصل ل (7.7) مليار دولار موزعة على أربع سنوات (2001-2004)، ويحمل هذا البرنامج أهمية قصوى من الناحيتين الإجتماعية والإقتصادية لتحقيق التوازنات الإقتصادية الكبرى وتهيئة الأرضية المناسبة للمنافسة التامة ،للمباشرة في شراكتها مع الإتحاد الأوروبي والإنظمام الى منظمة التجارة العالمية من جهة،والقضاء على الفقر والتقليل من حدة البطالة من جهةٌ أُخرى [1] ،والجدول الآتي يوضح نسب إنفاق برنامج الإنعاش الإقتصادي وكما يلي :

جدول (1)

نسب إنفاق مخصصات برنامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر (2001-2004)

أوجه الإنفاق	نسبة الإنفاق%
أعمال كبرى وهياكل قاعدية	%40.2
تنمية محلية وبشرية	%38.8
الزراعة والصيد البحري	%12.4
دعم الإصلاحات	%8.6
المجموع	%100

المصدر/المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي،تقرير حول الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر،خلال سنة 2001، ص87.

يلاحظ من خلال الجدول (1) أن المشاريع الكبرى الإستراتيجة والبُنى التحتية في الجزائر خصص لها النسبة الأكبر من مخصصات برنامج الإنعاش الإقتصادي حيث بلغت (40.2%) من إجمالي المخصصات ،وهذا ما يدل على حُرص الحكومة الجزائرية في إنعاش قواعدها الهيكلية لإقتصادها الوطني وبُناها التحتية لتهيئة الأرضية المناسبة للمؤسسات

(1) **التقدم في مجال التنمية**، مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا،العدد الأول،(الجزائر،المغرب،تونس)،السداسي الثاني،2004،ص 263-271.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

والمشاريع الإنتاجية بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية وبما يضمن زيادة الإنتاج ودعم التشغيل،كما بلغت نسبة الأموال المخصصة للتنمية المحلية والبشرية ما نسبتهُ (38.8%) من مخصصات البرنامج،وهذا ما يدل على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بتحقيق تنمية بشرية من خلال الإنفاق على قطاعات التعليم والـتأهيل والتدريب والصحة بما يزيد ذلك من قدرات الإفراد الإنتاجية،أما قطاع الزراعة والصيد البحري فلم يحضى من مخصصات البرنامج إلا ما نسبتهُ (12.4%)،بسبب ضعف التأثير الذي لحق بالقطاع آبان الإصلاحات الهيكلية ،وأخيرًا حصل جانب دعم الإصلاحات على نسبة (8.6%) من إجمالي المخصصات أُنفقت بالأساس لتمويل إجراءات تنفيذ البرنامج نفسه الهادف لدعم القدرة التنافسية للمؤسسات الإنتاجية الوطنية، وقد ساهم برنامج الإنعاش الإقتصادي بتقليل معدلات البطالة ،حيث سمح ومنذ أنطلاقه بتوفير(751812) فرصة عمل منها (464930) فرصة عمل دائم و(292882) فرصة عمل مؤقت، وهذا العدد من المناصب التي وفرها البرنامج يفوق عدد المناصب المتوقعة والمخططة له البالغة (713150) فرصة عمل ،أي بزيادة قدرها (38662) فرصة عمل ،كما أستفادت المؤسسات الخاصة بشكل كبير من هذا البرنامج،حيث أنشأت بموجب هذا البرنامج (22400) مؤسسة خاصة مع نهاية عام 2004 [1].

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009) : أعلنت الحكومة الجزائرية عام 2005 عن برنامج تكميلي ضخم لدعم النمو الإقتصادي، رُصدت له مبالغ ضخمة بقيمة (63) مليار دولار،تكميل ومتابعة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي،على مدار خمس سنوات (2005-2009)،يهدف لتسريع وتيرة النمو عن طريق تأسيس وتطوير أكبر قدر ممكن من الإستثمارات المحلية والأجنبية الموفرة لفرص العمل في مختلف القطاعات التي تساعد على التقليل من معدلات البطالة وتضييق فجوة الفقر، أطلق عليه تسمية برنامج دعم النمو [2] .، رافق هذا البرنامج العديد من التعديلات أهمها ،قانون المالية لسنة 2005 المتضمن تقليل الضرائب الجبائية وشبه الجبائية إلى المتعاملين والمستثمرين بنسبة (50%)،إضافة إلى تسديد المستحقات

(1) سليم عقون،**قياس أثرالمتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة_دراسة قياسية تحليلية**،مذكرة ما جستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس،الجزائر،2009،ص69.

(2) سمية هلال،**عفاف موسوس ، دور الدولة في معالجة البطالة حالة الجزائر (2000-2012)**،مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية،جامعة البويرة ،الجزائر،2015،ص 90.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

والأعباء الإجتماعية السابقة ،وتأسيس صندوق ضمان لتسديد القروض الأجنبية [1] .،كما تمكن البرنامج التكميلي لدعم النمو من إستحداث (3166374) فرصة عمل في المؤسسات والإدارات العامة وتشمل (التوظيف في القطاع العام ،الإستثمارات في القطاع الزراعي،الإستثمارات المتبناة من قِبل البنوك،عقود ما قبل التشغيل)،وغيرها من إجرائات دعم آليات التشغيل المشرعه سابقًا ومنها إستحداث (1865318) فرصة عمل دائم سنويًا ،في إطار الورشات التي تستغل الأيدي العاملة الكثيفة، منها (التعويضات العامة ،الأعمال ذات المنفعة العامة وذات الإستعمال الكثيف للأيدي العاملة ،وفرص العمل المأجور ذات المبادرة المحلية) [2].

جدول (2)

نسب إنفاق مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر(2005-2009)

أوجه الإنفاق	نسبة الإنفاق %
تحسين ضروف معيشة السكان	%45.5
تطوير المنشئات الأساسية	%40.5
دعم التنمية الإقتصادية	%8
تطوير الخدمة العامة وتحديثها	%4.9
تطوير التكنولوجيات الجديدة للإتصال	%1.1
المجموع	%100

المصدر/تقرير الوكالة الوطنية الجزائرية لدعم الإستثمار،2005.

أستنادًا إلى معطيات الجدول (2) وبالإعتماد على تفاصيل تقرير الوكالة الوطنية الجزائرية لدعم الإستثمار لسنة 2005،يتبين لنا أن دعم تحسين ضروف معيشة السكان يحتل النسبة الأكبر من مخصصات برنامج دعم النمو وبنسبة (45.5%) موزعة على التربية والتعليم العالي ومشاريع التنمية المحلية وقطاع السكن ، يأتي بعده دعم تطوير المنشئات الأساسية بواقع نسبة (40.5%) من مخصصات البرنامج ،لأجل تطوير قطاع النقل والأشغال العامة في البلد،كما حضي دعم التنمية الإقتصادية على نسبة (8%) فقط شملت قطاع الزراعة والصناعة والسياحة وترقية الإستثمار والصيد البحري ،جاء بعده دعم تطوير الخدمة العامة وتحديثها

(1) رقية هدروق،**دور سياسة التشغيل والإستقرار السياسي في الجزائر(1989_2012)**،مذكرة ماستر،جامعة ورقلة،الجزائر،2017 ،ص70.

(2) سمية عبد اللاوي، **دراسة تحليلية لسياسة التشغيل في ضل برنامج الإنعاش الإقتصادي(2010-2014)**، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة الوادي،الجزائر، 2015،ص50.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

بنسبة (4.9%) لتحسين الخدمات العامة ،كما أعقبهُ تطوير التكنولوجيات الجديدة للإتصال بنسبة (1.1%) فقط من مخصصات البرنامج لأجل فك العُزلة عن المناطق الريفية الفقيرة.

3- برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014) : في إطار مواصلة البرامج التنموية الإقتصادية التي تتبناها الحكومة الجزائرية لدعم التشغيل والنمو،جاء برنامج توطيد النمو لتعزيز البرامج التنموية السابقة (برنامج الإنعاش الإقتصادي،برنامج دعم النمو)،بهدف إستحداث ثلاثة ملايين فرصة عمل لغاية عام 2014، منها مليون ونصف فرصة عمل في إطارالبرامج العامة المشرعة مسبقًا لدعم التشغيل (برنامج الإدماج المهني لخريجي الجامعات،ووكالات دعم المؤسسات الصغيره والمتوسطة ومراكز التكوين المهني ...وغيرها)،حيث خصصت الحكومة الجزائرية لهذا البرنامج غلافًا ماليًا ضخمًا يقدر بِ (286) مليار دولار [1].،وقد وزعت مخصصات البرنامج على تحسين التنمية البشرية بنسبة (45%) وتشمل(تحسين التعليم بمختلف أطواره،تحسين الواقع الطبي والصحي،وتحسين ضروف السكن،والإهتمام بقطاع الشباب والرياضة)،كما خصص نسبة (40%) لمواصلة تطوير المنشئات القاعدية الأساسية والبُنى التحتية وتحسين الخدمات العامة، وأنفق ما تبقى من المخصصات لدعم التنمية الريفية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [2].، أستطاع هذا البرنامج إستحداث (1935131) فرصة عمل في الإدارات العامة وفي الوكالة الوطنية للأشغال العامة وذات الإستعمال الكثيف للأيدي العاملة وفي مختلف المجالات الإقتصادية خلال عام 2011،كما تم إستحداث (1248819) فرصة عمل بالقطاع العام والإقتصادي بين سنة 2010 لغاية 2012، في حين تم إستحداث (1094000) فرصة عمل أخرى في إطار أجهزة الإدماج الوطني ،ويدخل هذا البرنامج في إطار خطة ترقية التشغيل ومعالجة البطالة الهادفة لإستحداث ثلاثة ملايين فرصة عمل بين عامي (2010-2014)،وتم في هذا السياق إنشاء (279000) مؤسسة مصغرة من قبل الشباب في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة ،وفرت حوالي مليون فرصة عمل بين سنة 2010-2012 [3] .

([1]) سمية عبد اللاوي، **دراسة تحليلية لسياسة التشغيل في ضل برنامج الإنعاش الإقتصادي(2010-2014)**، مصدر سابق،ص64.

([2]) سايح عنان،بوعناني فاطمة الزهراء،**سياسة التشغيل في الجزائر**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية،كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة ابو بكر بلقايد(تلمسان)،الجزائر،2014،ص58.

([3]) علي دريدي،**سياسة التشغيل في الجزائر في ضل التعددية السياسية (1990-2019)**،مصدر سابق ،ص29.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

جدول (3) تطور القوى العاملة ومعدل البطالة في الجزائر للمدة (2001-2013)

السنوات	القوى العاملة (عامل) (1)	معدل البطالة % (2)
2001	9106753	27.30
2002	9327492	25.70
2003	9544296	23.72
2004	9764162	17.65
2005	9985162	15.30
2006	10196157	12.30
2007	10401603	13.80
2008	10600179	11.30
2009	10801299	10.2
2010	11074291	10
2011	11295172	10
2012	11423000	11
2013	11964000	9.8

المصدر/ من إعداد الباحث بالإعتماد على، العمود (1) بيانات منظمة العمل الدولية ،قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، والعمود (2) بيانات الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات .

شكل (1)
تطور معدلات البطالة في الجزائر(2001-2013)

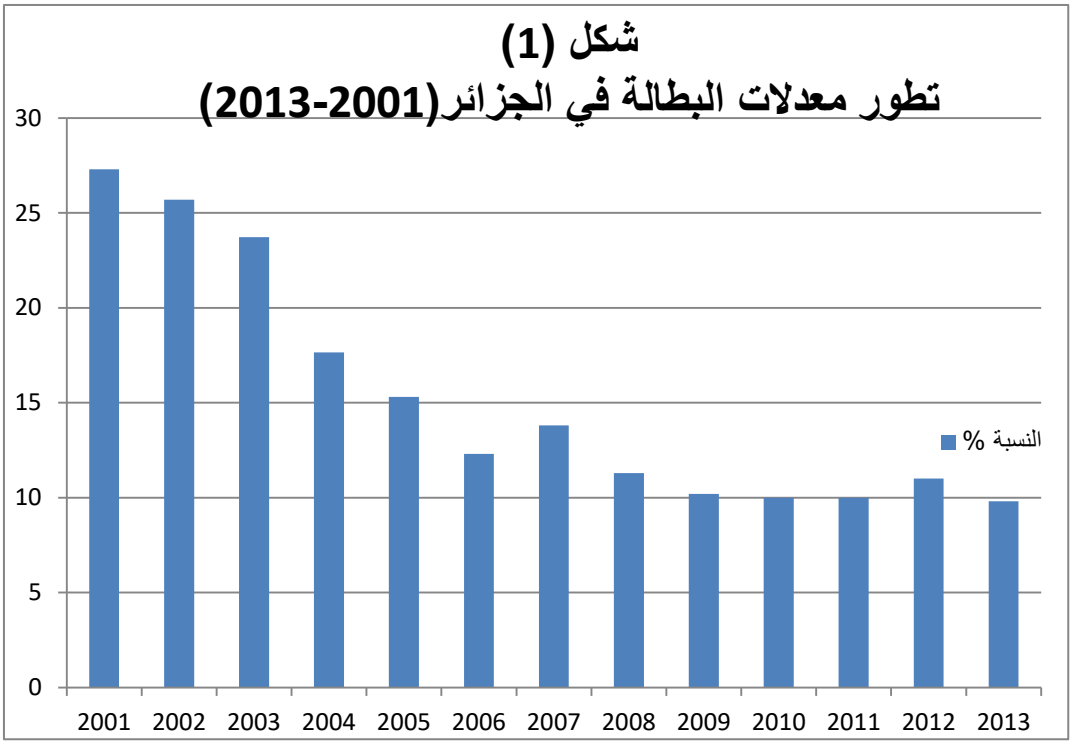

المصدر/من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (3).

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

من خلال بيانات الجدول (3) والشكل (1) يتضح لنا نجاح الحكومة الجزائرية في تخفيض معدلات البطالة بواسطة الأجهزة والبرامج والهيئات والوكالات التي سطرتها وخصصت لها الأموال الطائلة لرفد متطلبات شروعها وتنفيذها رغم التزايد المستمر لأعداد القوى العاملة الذي بلغ أكثر من (12) مليون نسمة عام 2013 ،فنلاحظ معدلات البطالة أخذت بالانخفاض التدريجي في وقت قيام الحكومة بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)،حيث أنخفضت البطالة بالتزامن مع تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي من (27.30%) سنة 2001 إلى (17.65%) سنة 2004، وكانت حصة برنامج دعم النمو (2005-2009) في تخفيض معدل البطالة من (15.30%) سنة 2005 إلى (10.2%) سنة 2009 ،فيما أوصل برنامج توطيد النمو (2010-2014) البطالة إلى أدنى مستوى لها بمعدل (9.8%) عام 2013.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المبحث الثالث

واقع البطالة في الاقتصاد العرقي مع إمكانية الإستفادة من التجربة الجزائرية

أولا: واقع البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2019)

تعد ظاهرة البطالـة في الاقتصاد العراقي من المشاكل المركبـة التي تتداخل الأسباب الرئيسية لحدوثها بين الاقتصاد والسياسـة ، فهي ظاهرة إقتصاديـة من حيث الأسباب والنتائج المباشرة إلا أنها سياسيـة وإجتماعيـة أيضاً في جوانبها الاخرى غير المباشرة، فضلًا عن أنها تمثل هدراً للعنصر البشري إذ أنَ سياسـة الدولـة لإستيعاب العاملين في أجهزتها المختلفـة لم تكن بالقدر الكافي الذي يستوعب قوة العمل المتزايدة بل كانت لها نتائج سلبيـة، حيث أدت حرب الخليج الثانيـة والعقوبات الإقتصاديـة التي فرضت على العراق إلى تدمير مقومات الإقتصاد وتوقف معظم قطاعاتـه، فضلاً عن إنخفاض توافر مستلزمات الإنتاج التي تستورد من الخارج نتيجة للعقوبات الاقتصاديـة الشاملـة، وكذلك توقف تصدير النفط وبفعل تلك الظروف تراجعت حركـة التشغيل وتزايدت معدلات البطالة للمدة (1990-2002) [1]، أما المدة الممتدة (2019-2003) شهدت البطالة في العراق معدلات مرتفعة أيضاً لان الإقتصاد العراقي بدء مرحلة جديدة بعد سنة 2003 وهي مرحلة السعي للتحول نحو إقتصاد السوق بواسطة برامج التصحيح الهيكلي المتبناة مع صندوق النقد الدولي ،والتي وافق العراق فيها على جملة شروط كان من بينها خصخصة المؤسسات الإنتاجية العامة مما تسبب هذا الشرط بتسريح العديد من العاملين بالشركات العامة ، إضافة إلى حل الجيش العراقي السابق والمنتسبين في المنظومة الأمنية والعسكرية وحداثة الدولة ومحدودية التوظيف ، فقد بلغ معدل البطالة حينها في عام 2003 (28.1%).

(1) منتهى زهير محسن السعدي، **تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة في العراق باستخدام قانون أوكن**، رسالة ماجستير غير منشورة، ألجامعة المستنصرية،2013،ص64.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

جدول (4)

تطور معدلات البطالة في الإقتصاد العراقي للمدة (1990-2019)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة %	8.54	11	13.1	16	18.7	12.9	13.9	13.5	17.4
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة %	20.2	26	26.6	27	28.1	26.8	17.9	17.5	15.3
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل البطالة %	15.8	15	14.5	15.2	15.1	16	28	36.4	22.7
السنة	2017	2018	2019						
معدل البطالة %	21.6	20.5	20.3						

المصدر/ بيانات وزارة التخطيط -الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – مؤشرات التشغيل والبطالة-المجموعات السنوية الأحصائية (1990-2019).

ويتبين لنا من بيانات الجدول (4) أن معدلات البطالة في العراق أستمرت بالتزايد من سنة 1990 وحتى سنة 2019 ، بإستثناء تذبذب وأنخفاض بعض السنوات ، وهذا الإنخفاض الإستثنائي كان نتيجة لزيادة التوظيف في القطاع العام والأجهزة الأمنية والأعمال التجارية الصغيرة ، والتي تزيد بتزايد الإيرادات العامة للدولة من موردها النفطي الوحيد وتنخفض بإنخفاضه ، وما يؤكد ذلك فعلاً هو عندما أنخفضت أسعار النفط للسنوات (2014-2016) لاحظنا التزايد الكبير في معدلات البطالة التي رافقت تراجع أسعار النفط ، وهذا ما يعني أن الحكومات العراقية غير جادة في رسم سياسات جاذبة للإستثمار ومّوفرة لفرص العمل ، كما أن طريقتها بالتوظيف طريقة عشوائية وغير مخططة ، وذلك من خلال الأعتماد على التوظيف بالقطاع الحكومي والنفطي ، مما أنعكس ذلك سلباً على إنتاجية الموظفين في القطاع العام بسبب الترّهل الوظيفي والبطالة المقنعة.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

ثانياً: إمكانية الإستفادة من التجربة الجزائرية لعلاج البطالة في الاقتصاد العراقي

من خلال دراستنا للتجربة الجزائرية في المبحث الثاني من هذا البحث تبين لنا أن سياسات التشغيل في الجزائر تكمن في العديد من الجوانب، منها آليات دعم التشغيل المنتهجة داخل وزارتي (العمل والضمان الاجتماعي ،التضامن والأسرة) واللّتان تضمنّتا العديد من الأجهزة والهيئات والوكالات الداعمة للتشغيل مثل (الوكالة الوطنية للتشغيل، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية للقرض المُصغّر، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، الوكالة الوطنية لتطويرالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،... وغيرها) ، أما الجانب الآخر لسياسة التشغيل في الجزائر يتعلق بالبرامج التنموية التي أنتهجتها الحكومات الجزائرية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية مثل (برنامج الإنعاش الإقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج توطيد النمو، البرنامج الخماسي لأستدامة النمو) وهي برامج مخصصة لدعم النمو والتشغيل في الإقتصاد الجزائري وبتخصيصات مالية ضخمة محلية وأجنبية تصل (286) مليار دولار و(262) مليار دولار للبرنامج الواحد.، ويرى الباحث إمكانية الإستفادة من بعض سياسات التشغيل الجزائرية للحد من ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي وبما يتناسب مع بيئة الاقتصاد العراقي وكما يلي :

1- إمكانية تشكيل آليات تشغيل في العراق داخل وزارات التجارة والصناعة والإعمار والإسكان والزراعة، بشكل هيئات أو وكالات تضم صناديق ضمان قروض ممولة من الوزارات المرتبطة بها أو من الموازنة الإستثمارية للبلد ، وتكون هذه الهيئات ذات تنسيق وأرتباط مباشر بالمصارف المُتخصصة ، أي تكون الهيئة داخل وزارة الزراعة مرتبطة بالمصرف الزراعي ، والهيئة داخل وزارة الصناعة مرتبطة بالمصرف الصناعي ، والهيئة داخل وزارة الإعمار والإسكان مرتبطة بالمصرف العقاري .....وهكذا، هدف هذه الهيئات هو توجيه القروض المصرفية للمستثمرين الراغبين بإنشاء مشاريعهم الخاصة في القطاعات المعنية بواسطة صناديق الضمان التي تمتلكها هذه الهيئات ، حيث تعتبر الهيئة بمثابة وسيط معنوي بين المصارف المتخصصة وبين المستثمرين في القطاع ذات الصّلة ، مما يعمل ذلك على كسر حواجز المخاطرة بين المصارف المُتخصصة والمستثمرين ويقلل تعقيدات الكفالة التقليدية الخاصة بمنح القروض، ويزيد مشاريع القطاع الخاص في القطاعات المعنية ويوّفر فرص العمل اللازمة للحد من ظاهرة البطالة.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

2- إمكانية تطبيق العراق لبرامج تنموية سنوية بتخصيصات مالية محلية وأجنبية ، تستهدف هذه البرامج معالجات ضرورية لمتطلبات نمو الناتج المحلي الإجمالي، كأن تكون البداية لمشاريع البنى التحتية وإنشاء مدن صناعية، ومعالجة أزمة الطاقة، ..... وهكذا، حتى يتم تأهيل متطلبات الإنتاج الوطني تدريجياً.

الإستنتاجات والتوصيات

أولا: الإستنتاجات

1- تكمُن سياسات التشغيل لدى الجزائر في جملة الإصلاحات والآليات والبرامج المُنتهجة لديهم ، والتي ساهمت بشكل فعال بتطوير الإستثمار وتحسين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض معدلات التضخم والبطالة وبالتالي تحقيق الأستقرار الاقتصادي.

2- تعود الأسباب الرئيسية للبطالة في الاقتصاد العراقي إلى الإضطرابات الأمنية المستمرة والدمار الذي لحق بالبُنى التحتية جراء الحروب، والفساد المالي والإداري لمفاصل الدولة، فضلاً عن تعطيل المؤسسات الإنتاجية العامة وتعليق خصخصتها.

3- لا يمتلك العراق سياسة تشغيل واضحة ولا حتى برامج إصلاح تنموية منظمة طيلة مدة الدراسة (1990-2019) ، إذّ أنهُ يعتمد على التوظيف العشوائي في المؤسسات الحكومية والاستثمارات النفطية القليلة التوظيف، مما فاقم ذلك من معدلات البطالة.

4- الإقتصاد العراقي إقتصاد ريعي بحت ، إذ أن الأزمات التي مر بها كانت مرتبطة كلياً بالإنخفاض العالمي لأسعار النفط.

ثانياً: التوصيات

1- على العراق الإستفادة من تجربة الجزائر والعمل على تطبيق برامج تنموية سنوية بتخصيصات مالية محلية وأجنبية ، تستهدف هذه البرامج معالجات ضرورية لمُتَطلبات نمو الناتج المحلي الإجمالي، كأن تكون البداية لمشاريع البنى التحتية وإنشاء مدن صناعية، ومعالجة أزمة الطاقة ..... وهكذا، حتى يتم تأهيل متطلبات الإنتاج الوطني تدريجياً.

2- ضرورة إستفادة العراق من تجربة الجزائر في دعم التشغيل ، وذلك من خلال تأسيس هيئات أو وكالات داخل وزارتي الزراعة والصناعة والتجارة والإعمار والإسكان، وتكون كل منهما ذات تنسيق عالي مع المصارف المتخصصة المعنية بها (الزراعي، الصناعي، العقاري، التجاري) ، شريطة أن تمتلك هذه الهيئات صناديق ضمان وميزانيات صغيرة تمّول من الوزارات المرتبطة بها أو من الميزانية الإستثمارية للبلاد ، بهدف كسر حواجز المخاطرة بين

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المصارف المُتخصصة والمستثمرين وتقليل تعقيدات الكفالة التقليدية الخاصة بمنح القروض، وزيادة توجيه الإئتمان المصرفي للقطاع الخاص بما يزيد ذلك من مشاريع القطاع الخاص في القطاعات المعنية ويوّفر فرص العمل اللازمة للحد من ظاهرة البطالة.

المصادر والمراجع

أولا: المصادر العربية

1- محمد ناجي خليفة ، البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية ، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ،أكاديمية السادات للعلوم الإدارية للنشر،مصر، 2006.

2- خولة خالد،النماذج الإنحدارية وأهميتها في قياس ظاهرة البطالة –دراسة وضعية تحليلية-مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة،الجزائر،2019\2020.

3- مغراني مسيكه، سوكان ليندة، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر 1990-2016 ،مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية –قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري -تيزي وزو-،الجزائر،2015 \2016.

4- ميادة رشيد كامل،تحليل مشكلة البطالة في العراق للمدة (2003-2008) ،رسالة ماجستر، جامعة البصرة كلية -الإدارة والإقتصاد،2011.

5- محمود حسين الوادي، واخرون، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، 2009.

7- محمود حسين الوادي، واخرون، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة ألأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.

8- بول أ.ساموبلسون، وليام ،د.ثوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، دار الاصلية للنشر،عمان، 2001.

9- مدني بن شهرة ،الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر، ط1 الجزائر،2009.

10- مصطفى سلمان واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الميسرة للطباعة، الاردن، 2000.

11- هيثم عبد القادر الجنابي، اسماء خضير عباس، واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها، بحث منشور، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد الثامن.

12- منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ،1995.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

13- نزار سعد الدين عيسى،إبراهيم سليمان قطف ،الإقتصاد الكلي:مبادئ وتطبيقات،دار الحامد للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،الجزائر،2007.

14- مدني بن شهرة ،الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،ط1،عمان،2009.

15 - زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإدارية،دار الكتاب اللبناني، ط2،بيروت،1994.

16- عمار علوني،دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة "دراسة تقيمية بولاية سطيف"،الملتقى الوطني حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة ،جامعة المسيلة،الجزائر،2011.

17- علي دريدي،سياسة التشغيل في الجزائر في ضل التعددية السياسية(1990-2019)،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية،تخصص سياسات عامة،جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،الجزائر،2019.

18- التقدم في مجال التنمية، مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا،العدد الأول،(الجزائر، المغرب،تونس)،السداسي الثاني،2004.

19- سليم عقون،قياس أثرا لمتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة_ دراسة قياسية تحليلية، مذكرة ما جستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،الجزائر،2009.

20- سمية هلال،عفاف موسوس ، دور الدولة في معالجة البطالة حالة الجزائر (2000-2012)،مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية،جامعة البويرة ،الجزائر،2015.

21- رقية هدروق ،دور سياسة التشغيل والإستقرار السياسي في الجزائر(1989_2012)،مذكرة ماستر،جامعة ورقلة،الجزائر،2017.

22- سمية عبد اللاوي، دراسة تحليلية لسياسة التشغيل في ضل برنامج الإنعاش الإقتصادي(2010-2014)، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة الوادي،الجزائر، 2015.

23- سايح عنان،بوعناني فاطمة الزهراء،سياسة التشغيل في الجزائر،مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية،كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة ابو بكر بلقايد(تلمسان)،الجزائر،2014.

24- منتهى زهير محسن السعدي، تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة في العراق باستخدام قانون أوكن، رسالة ماجستير غير منشورة، ألجامعة المستنصرية،2013.

25- وزارة التخطيط العراقية - الجهاز المركزي للإحصاء،الحسابات القومية،المجموعة السنوية الإحصائية لسنوات متفرقة.

ثانياً: مواقع الأنترنت

1- الموسوعة الجزائرية ،(دراسات إقتصادية)،متوفرة على محرك Google للبحث،وعلى الرابط ، https://www.politics-dz.com.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 39،المرسوم التنفيذي رقم 259/90 ،المؤرخ في 1990/9/8، https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm .

3- الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، متوفر على الموقع الإلكتروني، www.cnac.dz.

4- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتيسير القرض المصغر في الجزائر،متوفر على الموقع https://www.angem.dz/ar/home.php .

5 - الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم الجزائرية ،متوفر على الموقع، . https://www.industrie.gov.dz/ .

6- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في الجزائر، متوفر على الموقع ، https://andi.dz/ .

7- موقع البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/home .

ثالثاً: المصادر الأجنبية

1- Stephen L. Slavin ,Economics ,Sixth edition(New York city,McGraw-Hill,2002).

2- Ansel .M. Sharp &Others Economic of Social Issues 5th ed ،2002.

3- Robert E. lucas,unemployment,emerican economic Association,vol.68.No,2may,1978.

4- Departement des politiques de l, emploi (BIT), Guide pour les formulations des politiques nationales de I, emploi,premere edition,Geneve,2012.